إبراهيم أحمد البسام وشركاؤه
محاسبون قانونيون
(عضو بي كي اف العالمية)

العظم والسديري وآل الشيخ وشركاؤهم
للاستشارات المهنية
عضو كرو الدولية

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين
إلى السادة المساهمين في
شركة ملاذ للتأمين التعاوني
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة ملاذ للتأمين التعاوني ("الشركة") والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية من رقم (١) إلى رقم (٢٨)، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقًا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة لاحقاً في هذا التقرير ضمن قسم *"مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية"*. ونحن مستقلون عن الشركة وفقًا لمتطلبات آداب وسلوك المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا ألتزمنا بمسؤوليات سلوك وآداب المهنة الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لإبداء رأينا.

الأمور الرئيسية للمراجعة

الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. وتشمل الأمور الرئيسية للمراجعة ما يلي:

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة (تتمة)

تقييم الالتزامات الناتجة عن المطالبات بموجب عقود التأمين	
أمر المراجعة الرئيسي	**كيفية مراجعة الأمر الرئيسي في مراجعتنا**
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، فإن المطالبات تحت التسوية والتي تشمل المطالبات المتكبدة ولم يتم الإبلاغ عنها والاحتياطيات الفنية الأخرى بلغت ٣٢٧,٨٢ مليون ريال سعودي (٢٠٢١: ٣٠٢ مليون ريال سعودي) كما في الإيضاح رقم (٧) للقوائم المالية. يتضمن تقدير مطلوبات عقود التأمين درجة كبيرة من الحكم. تستند المطلوبات إلى أفضل تقدير للتكلفة النهائية لجميع المطالبات المتكبدة ولم تتم تسويتها حتى تاريخ التقرير، سواء تم الإبلاغ عنها أم لا، وكذلك تتضمن تكاليف تسوية المطالبات المتعلقة. تستخدم الشركة بصورة أساسية خبير اكتواري خارجي ("خبير الإدارة") ليقدم لها تقدير لتلك المطلوبات. يتم استخدام نطاق واسع من الطرق لتحديد هذه المخصصات التي تعتمد على عدد من الافتراضات الظاهرية والضمنية تتعلق بمبلغ التسوية المتوقعة وانماط تسوية المطالبات. اعتبرنا ذلك أمر رئيسي للمراجعة بسبب أن تقييم التزامات عقود التأمين يتطلب استخدام الاحكام والتقديرات الهامة. يرجى الرجوع للإيضاح رقم ٢ (ج) (١) في القوائم المالية والتي توضح طريقة التقييم المستخدمة من قبل الشركة والاحكام والتقديرات الهامة.	لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية: - لقد فهمنا، وقيمنا وفحصنا أنظمة الرقابة الرئيسية حول عمليات التعامل مع المطالبات وتكوين المخصصات. - قمنا بتقييم كفاءات وقدرات وموضوعية خبراء الإدارة من خلال فحص مؤهلاتهم المهنية وخبرتهم وتقييم استقلاليتهم. - إجراء اختبارات موضوعية على المبالغ المسجلة لعينة من المطالبات المبلغ عنها والمدفوعة: بما في ذلك مقارنة مبلغ المطالبات تحت التسوية بوثائق المصدر المناسبة لتقييم عملية تقييم احتياطيات المطالبات القائمة. - الحصول على دليل مراجعة كافٍ لتقييم مصداقية البيانات المستخدمة كمدخلات إلى التقييمات الإكتوارية، اختبرنا على أساس العينة اكتمال وصحة البيانات المتعلقة بالمطالبات المستخدمة من الخبير الإكتواري للشركة في تقدير المطالبات المتكبدة ولم يتم الإبلاغ عنها بمقارنتها مع السجلات المحاسبية والسجلات. - ولغرض تقييم طرق وفرضيات الإدارة، فقد تم مساعدتنا من قبل الخبراء الإكتواريين لفهم وتقييم الممارسات الإكتوارية والمخصصات المعمول بها في الشركة. ولغرض الحصول على تأكيد على تقرير الخبير الإكتواري الصادر فقد قام الخبيرالإكتواري بعمل التالي: • تقييم إذا كانت المنهجيات الإكتوارية للشركة متسقة مع الممارسات الإكتوارية المقبولة عامة ومع السنة السابقة. مع البحث عن مبرر كافٍ للاختلافات الجوهرية؛ • تقييم الفرضيات الإكتوارية الرئيسية بما فيها نسب المطالبات والتكرار المتوقع وخطورة المطالبات. لقد قمنا بتقييم الفرضيات بمقارنتهم مع توقعاتنا على أساس خبرتنا التاريخية مع الشركة والاتجاهات الحالية ومعرفتنا بقطاع التأمين؛ و • مراجعة ملائمة طرق الاحتساب وأيضاً منهجية الافتراضات المستخدمة وحساسية الافتراضات الرئيسية. - تقييم مدى كفاية وملائمة الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين (تتمة)

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى، تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة، بخلاف القوائم المالية وتقريرنا حولها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج حولها.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك، نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو تظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

عندما نقرأ التقرير السنوي إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري، نكون مطالبين بالإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات ولوائح الشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، سواء ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون، أي مجلس الادارة، عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهري موجود. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال المراجعة. بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين (تتمة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

- استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة ، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الافصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة؛ و
- تقويم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الافصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة – من بين أمور أخرى – بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة. بما في ذلك أيه أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال المراجعة.

كما أننا نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وبحسب مقتضى الحال إجراءات الوقاية ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تُعد الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الافصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعل ذلك فوائد المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

عن البســـام وشركاؤه

صندوق بريد ٦٩٦٥٨
الرياض ١١٥٦٧
المملكة العربية السعودية

إبراهيم أحمد البسام
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٣٣٧

العظم والسديري وآل الشيخ وشركاؤهم
للاستشارات المهنية
صندوق بريد ١٠٥٠٤
الرياض ١١٤٤٣
المملكة العربية السعودية

عبدالله محمد العظم
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٣٣٥

٢٩ مارس ٢٠٢٣ م
٧ رمضان ١٤٤٤ هـ

البسام وشركاؤه محاسبون قانونيون
C.R. 1010385804
Al-Bassam & Co. Certified Public Accountants

العظم و السديري و آل الشيخ وشركاؤهم
للإستشارات المهنية - عضو كرو الدولية
C.R. 1010466353
Al Azem , Al Sudairy , Al shaikh & Partners
For Professional Consulting - M.C.Global R